الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

قصص لرواد الأعمال في اليمن

د/ طارق علي النهمي
رئيس مجلس أمناء جامعة الرازي

د. طارق علي النهمي شخصية يمنية مثابرة لا تعرف اليأس أو المستحيل، فمنذ أن تخرج من الجامعة في العام 2002 وهو ماض في طريقة برؤية ثاقبة وعزيمة عالية وإصرار منقطع النظير ليرسم خطواته في عالم الأعمال اليمني بدقة متناهية وبخطوات متسلسلة ومتدرجة، وبصورة أهلته ليحظى بالاحترام والتقدير بين زملائه وأصدقائه ومعارفه، ويتبوأ أعلى المناصب التنفيذية فهو اليوم رئيس مجلس أمناء جامعة الرازي، وعميد معهد الرازي للعلوم الطبية، ونائب رئيس لجنة التعليم العالي في الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، وأمين عام بنك الدواء اليمني.

تخرج د. طارق من كلية الصيدلة بجامعة صنعاء ولم ينتظر التوظيف الحكومي كغيرة من الشباب الخريجين، أو البحث عن عمل لدى الغير، فقد بادر إلى افتتاح أول مشروع استثماري له، حيث قام في العام 2003 بافتتاح صيدلية النهمي الواقعة في شارع الستين بالعاصمة صنعاء والتي استطاع من خلالها التوسع في أعماله ومشاريعه الاستثمارية، ليقوم في العام 2005 بإنشاء وافتتاح معهد الرازي للعلوم الصحية كمعهد متخصص في مجال التعليم الصحي، وفي العام 2009 زادت استثماراته في مجال التعليم الطبي حيث أنشأ كلية الرازي للعلوم الطبية والتي ضمت تخصصات الصيدلة والمختبرات والتمريض وصحة المجتمع كأول جامعة يمنية في هذا المجال، ومن ثم تحويلها في العام 2014 إلى جامعة الرازي والتي تضم ثلاث كليات تخصصية هي: كلية العلوم الطبية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، وكلية الحاسوب وتقنية المعلومات.

وإلى جانب قطاع التعليم، يرى د. طارق النهمي أهمية تنويع استثماراته وتوسيعها، حيث بدأ مؤخراً في مجال تجارة الأجهزة والمستلزمات الطبية من خلال افتتاح شركة أرض الجزيرة للمستلزمات الطبية والتي يعمل حالياً على توسيع نشاطها لتضم أيضاً تجارة الأدوية إلى جانب المستلزمات الطبية.

واليوم وبجدول عمل مزدحم طوال اليوم يدير د. طارق النهمي عدد كبير من العاملين والموظفين يقارب عددهم الـ200 موظف وعامل منهم 30 موظف دائم في معهد الرازي للعلوم الطبية وحوالي 150 موظف في جامعة الرازي كأكاديميين وموظفين إداريين وعمال والباقي في شركة المستلزمات الطبية.

وكغيره من أصحاب الأعمال في اليمن يواجه د. طارق النهمي تحديات متعددة في أعماله تتعلق ببيئة الأعمال الخاصة في اليمن

وعلاقة المؤسسات الخاصة بالجهات الحكومية، إلى جانب التأثيرات السلبية المباشرة وغير المباشرة للحرب والصراع في اليمن، فمنذ العام 2011 وحتى يومنا هذا تواجه المؤسسات التعليمية عمليات تسرب كبيرة لطلاب التعليم الجامعي وبنسبة تصل إلى 40% جراء تدني الدخول في اليمن وتوقف المرتبات للموظفين الحكوميين لفترات طويلة مما يؤثر وبصورة كبيرة على مستوى العوائد المتحققة من الاستثمارات الخاصة في هذا المجال، كما تواجه المؤسسات التعليمية في اليمن منفردة تحدياً آخراً لا تشاركها فيه بقية الأعمال الخاصة ويتمثل في احتساب قيمة متدنية لسعر صرف العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) مقابل العملة الوطنية حيث يتم احتساب سعر الدولار الواحد ب250 ريال فقط في الوقت الذي يصل سعره في سوق الصرف إلى 560 ريال.

كثرة اللجان المشكلة من قبل الجهات الحكومية على أعمال القطاع الخاص وبالتالي زيادة أعبائها المالية، وزيادة عدد ومعدلات الضرائب والرسوم التي يدفعها القطاع الخاص، وصعوبة النقل الداخلي بين المحافظات وارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين إلى الموانئ اليمنية.

أوجه رسالة للجهات السياسية والحكومية مراجعة قرار تسعير قيمة الدولار الخاص بالرسوم الجامعية الخاصة كون هذا القرار يضر بقطاع التعليم الجامعي الخاص ويحد من توسعه

لقد أثرت الحرب الدائرة في اليمن بصورة مباشرة على أعمال

وضمن بيئة الأعمال الخاصة في اليمن، يقول د. طارق النهمي أن منشآت الأعمال الخاصة تواجه بيئة معقدة جراء التعقيدات الحكومية سواءً من قبل الجهات المشرفة أو الجهات الضريبية والجمركية وازدواجها بين السلطات الحكومية المنقسمة، إلى جانب

د.طارق النهمي، حيث تعرض مقر معهد الرازي للتدمير جراء قصف طيران التحالف العربي منشآت قريبة من مقر المعهد، وبلغت قيمة الخسائر المباشرة في التجهيزات والمعدات والأثاث للمعهد حوالي 50 مليون ريال، فيما كانت الآثار غير المباشرة

نتيجة لأوضاع الحرب وتراجع مستوى التشغيل فقد قمنا في بداية الحرب في عام 2015 بإعطاء العديد من موظفينا إجازات وبرواتب مدفوعة مما حمل الجامعة والمعهد التزامات مالية كبيرة ما زلنا نعاني منها حتى

للحرب على أعماله كبيرة جداً وقدرت بحوالي 500 – 600 مليون ريال نتيجة تسرب الطلاب من الجامعة والمعهد، والفوارق المحتسبة في قيمة سعر الصرف للعملة الأجنبية مقابل الريال اليمني، إلى جانب الخسائر المترتبة على هجرة الكوادر التعليمية للجامعة إلى خارج اليمن، وتوقف الاتفاقيات الدولية التي كانت جامعة الرازي قد وقعتها مع جامعات في دول أخرى مثل السودان وبيلاروسيا وماليزيا والهند ومصر.

ولمواجهة تلك التحديات وآثار الصراع والحرب تبنت جامعة الرازي والمؤسسات التابعة لها خطة استراتيجية لإدارة الأزمات وإيجاد البدائل الاستراتيجية للتغلب على التحديات، وتم تشكيل فريق لإدارة الأزمة من قيادة الجامعة وبالذات منذ بداية الحرب بهدف إيجاد وتنفيذ استراتيجيات التكيف المختلفة مع أوضاع الحرب.

وعلى الرغم من حجم التحديات يواصل د. طارق النهمي العمل بشغف والتطلع إلى المستقبل بتفاؤل أكبر، حيث شهد العام الحالي افتتاح الفرع الأول لجامعة الرازي في محافظة حجة، وافتتاح قسم طب الأسنان وتخصص الطب العام والجراحة ضمن تخصصات كلية العلوم الطبية، وتعد جامعة الرازي كأول جامعة تفتتح تخصص الماجستير في مجال الصحة العامة وتمريض الحالات الحرجة، كما تسعى الجامعة إلى افتتاح المزيد من البرامج والتخصصات الهامة للمجتمع وفي مجالات جديدة في اليمن مثل الرعاية التنافسية، البصريات، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، العلاج الطبيعي. كما تخطط الجامعة لفتح فروع جديدة في محافظات تعز وإب والحديدة خلال الأعوام القادمة، إلى جانب انشاء مستشفى جامعي متخصص يتبع الجامعة.

وبحجم المعوقات التي تعتري بيئة الأعمال، يرى د. طارق النهمي أن اليمن تمتلك من الفرص والإمكانيات الاستثمارية الكثير

أوصي الحكومة والقطاع الخاص بزيادة الاستثمار في مجال النقل والطاقة المتجددة والتعليم والدواء والصناعات المحلية وبما يسهم في الاكتفاء الذاتي

وبالأخص في الجانب الصحي، حيث ما تزال اليمن بحاجة إلى عشرات المشاريع لبناء المستشفيات النموذجية في أغلب المحافظات اليمنية ومشاريع صناعة الدواء وتوطين هذه الصناعة، إلى جانب المشاريع الفندقية والتعليمية خارج العاصمة صنعاء، والمشاريع في مجال الطاقة الكهربائية التقليدية والمتجددة، ومشاريع النقل المختلفة، فضلاً عن المشاريع المتنوعة في مجال المنشآت الصغيرة والأصغر.

وفي الأخير يؤكد د. طارق النهمي على أهمية الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص وضرورة تفعيل مجلس الشراكة بين الجانبين وإخراج قانون الشراكة إلى حيز الوجود وبما يتيح للمستثمرين من القطاع الخاص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الهامة والواعدة ، ويوصي الحكومة بضرورة عودة الاستثمارات العامة في مجالات الطاقة والنقل وبقية القطاعات الخدمية ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص.